مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (04) / العـدد: (03)، (2020)
ص 09 - 26

منطق الأمن الحدودي في الجزائر
The logic of border security in Algeria

محمد جعبوب
جامعة الشلف، (الجزائر)، m.djaaboub@univ-chlef.dz

تاريخ الإستلام: 2020/05/01 تاريخ قبول النشر: 2020/05/16 تاريخ النشر: 2020/06/14

ملخص:

نظرا لأهمية عامل الامن في السياسة العامة لأية دولة ، تحاول هذه الدراسة الموسومة بعنوان "منطق الامن الحدودي في الجزائر" ان تبحث في سبل تفعيل السياسة الامنية في الجزائر بشكل عام والأمن الحدودي على وجه التحديد، وذلك من خلال البحث في السيرورة التاريخية (السوسيو اقتصادية) التي أدت إلى تشكل الحدود البرية الجزائرية، كذلك تستعرض الدراسة ابرز التحديات الامنية التي تهدد الحدود الجزائرية، أيضا تسعى الدراسة لتقييم السياسة الأمنية التي تتبعها الجزائر من اجل التصدي لمختلف التهديدات الامنية خاصة في بعدها اللاتماثلي، وفي الاخير تقدم الدراسة جملة من التوصيات التي من شأنها ان تعزز الامن الحدودي في الجزائر، وعلى غرار كل عمل اكاديمي تستعين الدراسة بإطار مفاهيمي للتبيان المقصود بمختلف المفاهيم المركزية المستخدمة في التحليل.

الكلمات المفتاحية:
أمن، حدود ، أمن حدودي ، تهديدات لاتماثلية ، الجزائر.

Abstract:

In view of the importance of the security factor in the public policy of any country, this study, titled "The Logic of Border Security in Algeria", seeks to examine ways to activate security policy in Algeria in general and border security in particular, and that through research in the historical process (socio economic) that led to the formation of the Algerian land borders. The study also reviews the most prominent security challenges that threaten the Algerian borders. The study also seeks to evaluate the security policy pursued by Algeria in order to address various security threats, especially in its asymmetric dimension, Finally, the study presents a set of recommendations that would enhance border security in Algeria, like every academic work, the study Uses a conceptual framework to show the intended meaning of the various central concepts used in the analysis.

Keywords: security, borders, border security, asymmetric threats, Algeria.

مقدمة:

يحاول علم الجيوبوليتيك ان يحلل تنافس القوى السياسية على مجالات السيادة، حيث يمكن القول ان اساس سيطرة اية سلطة سياسة على مناطق جغرافية معينة يكون بحسب انتشار رعاياها – حسب القلة والكثرة – على هذه المناطق ، عليه يمكن القول أن هناك منطقا يحكم تخطيط ورسم الحدود في الدولة الحديثة منذ أوائل القرن العشرين، غير ان هذا المنطق لا ينطبق على حدود أمريكا مثلا التي يتحدث أغلب سكانها اللغة الاسبانية أو اللغة الانجليزية ، ولا ينسحب هذا المنطق أيضا على دول آسيا والشرق الاوسط التي رسمت اغلب حدودها بعد الحرب العالمية الاولى على إثر تقسيم الدولة العثمانية من قبل القوى الامبريالية آنذاك خصوصا فرنسا وبريطانيا، هذا المنطق أيضا لا يمكن أن يفسر عملية وضع ورسم الحدود في منطقة شمال افريقيا ، وعليه تبقى الحدود البرية الجزائرية مع دول الجوار على طول يفوق 6000 كلم بحاجة الى البحث عن آليات أكثر فاعلية كفيلة بتحقيق الامن الحدودي الجزائري، غير أن هذا لا يتأتى إلا من خلال فهم المنطق الذي تشكلت به هذه الحدود، أو بعبارة اخرى السيرورة التاريخة السويسو اقتصادية التي اسفرت عن الحدود الجزائرية المعروفة حاليا.

في هذا السياق تحاول الدراسة التي بين أيدينا ان تجيب عن إشكالية رئيسية تدور حول الآليات الأكثر نجاعة لتحقيق الامن الحدودي في الجزائر، وهذه الإشكالية تدفعنا للبحث في معنى الامن الحدودي والتهديدات الحدودية أو العابرة للحدود وكيفية التصدي لها، ثم محاولة فهم المنطق الذي قامت عليه الحدود الجزائرية، وكل هذا من أجل ترتيب الاليات الاكثر نجاعة في السياسة الامنية الجزائرية وبالتحديد الامن الحدودي.

وللاجابة على كل ما سبق تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية، بحيث يتطرق المحور الاول لأهم المفاهيم المركزية المستخدمة في التحليل مثل الحدود والأمن الحدودي، في حين يبحث المحور الثاني في منطق تشكل الحدود البرية للجزائر مع دول الجوار وأهم التحديات الامنية التي تواجهها الحدود البرية الجزائري، أما المبحث الثالث فيخصص لاستعراض منطق الأمن الحدودي في السياسة الجزائرية، لتخلص الدراسة في الاخير الى جملة من التوصيات التي يمكن ان تساهم في تعزيز الامن الحدودي الجزائري.

1 – المحور الأول: الامن الحدودي

الأمن الحدودي هو مصطلح مركب من مصطلحين هما: أمن وحدود، وعليه قصد الوصول إلى تعريف شامل لأمن الحدود أو أمن المناطق الحدودية أو الأمن الحدودي، فيجب التطرق لتعريف كل مصطلح على حدة ثم الخروج بتعريف اجرائي شامل.

1.1. تعريف الامن

تجدر الاشارة الى ان هناك عدة تعاريف متباينة للأمن، وذلك راجع بالأساس إلى تباين المرجعيات الأمنية أو موضوع الأمن، وجاء في تعريف Bary Buzan للأمن أنه : "العمل على التحرر من التهديد" أما الأمن على المستوى الدولي فهو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"، ولا يمكن القول بوجود أأن مطلق، وإنما هناك أمن نسبي فقط، وذلك بسبب طبيعة العلاقات الدولية التي يميزها التداخل والتشابك.[1]

ارتبط مفهوم الأمن عموما – بالمفهوم التقليدي – بكيفية استعمال الدولة لقواتها المسلحة قصد ادارة الاخطار الداخلية والخارجية التي تهدد وحدتها و استقلالها واستقرارها السياسي، ويكون ذلك في الغالب من خلال الدخول في مواجهات مسلحة وصراعات مع الدول الاخرى المجاورة أو البعيدة، إذن فالامن وفقا لهذا المنطق هو سعي الدولة لتعزيز مصالحها الوطنية باستعمال القوة العسكرية.

إن تصوير الامن بالمفهوم الآنف الذكر، يعكس فقط التصور الغربي – خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الحلفاء – للأمن المبني على غياب التهديد الناتج عن المد الشيوعي نحو هذه الدول، وبهذا يكون تعريف الامن قد اقصى جزء كبيرا من الانسانية التي لا يمثل المد الشيوعي تهديدا بالنسبة لها ولمصالحها، كما ان تبني الكثير من المنظرين والدوائر الحكومية لمفهوم الأمن بهذا التصور حجب عنهم التهديدات الحقيقية للانسانية كالفقر وتفشي الامراض والجهل والصراعات الاثنية والصراعات على الموارد والسلطة خاصة في دول الجنوب (دول العالم الثالث).[2]

توجد ثلاثة أنواع أساسية بالنسبة للأأن، وهي أمن الدولة و امن المجتمع وأمن الانسان، حيث أن أمن الدولة هو سعي كل دولة للابتعاد على مصادر التهديد في طابعها العسكري والاقتصادي والإجتماعي، ومحاولة الحفاظ على وحدتها واستقلالها ضد الدول الأخرى غالبا، ويكون ذلك بالاعتماد على وسائل القوة العسكرية ممثلة في زيادة التسلح والتهديد باستخدام القوة العسكرية (الردع) أو الإنضواء تحت مضلة قوة عسكرية أخرى، إضافة الى استخدام المقومات الاقتصادية لتحقيق المصلحة القومية، أما أمن المجتمع فهو مصطلح حديث نسبيا، إذ ظهر خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين عندما تم الربط بين الامن الوطني للدول الغربية و الصدمة النفطية (1974) الناتجة عن التبعية النفطية، وذلك بعد الحرب العربية الاسرائيلية لسنة 1973، كذلك حاول بعض الدارسين أن يربطوا بين الأمن والتنمية باعتبارهما ظاهرتين متلازمتين لا يقدر لأحداهما البقاء دون الأخرى، حيث ربط Robert Mc Namara بين الأمن والتنمية، غير أن Bary Buzan يعتبر أول من استخدم مصطلح الأمن المجتمعي الذي يرمي لدراسة ظواهر الفقر والهجرة والبيئة والمخدرات التي أصبحت تهدد المجتمعات

لا الدول، بمعنى ان الجماعات والأقليات هي التي أصبحت مهددة في هويتها الجماعية من قبل المجموعات الاخرى او الدول او السلطة سواء من خلال العنف المباشر او العنف البنيوي، ويرى Buzan أن تحقيق الأمن المجتمعي يتطلب القضاء على الظروف والأسباب التي تشكل مصادر هذا التهديد، ويكون ذلك مثلا من خلال وقف الحروب وتنشيط التنمية المستدامة.

أما الأمن الانساني فهو السعي للتخلص من جميع التهديدات التي قد تضر الانسان في سلامته الشخصية وتؤثر على حرته ورفاهيته، فعدم تلبية الحاجات الأساسية للانسان يجعله عرضة للتهديد، ويشترك الأمن الانساني مع الامن المجتمعي في مصادر التهديد وكذا في أساليب تحقيق كل منهما (الأمن الانساني والأمن المجتمعي).[3]

حاول كل من Johan Galtung و Kenneth Boulding تقديم مفاهيم جديدة للامن بطرحهما مفهومي السلام المستقر أو السلام الايجابي، فهذا الطرح لا يقوم على مجرد غياب الحرب أو العنف المباشر وإنما من خلال التقليص من العنف البنيوي الناتج عن التبعية للدول الغربية.[4]

وقد دعم هذا التوجه الكثير الدراسات الأكاديمة، والتي جاء فيها ان التركيز على القوة لتحقيق الأمن في عالم يتميز بتقدم تكنولوجي تدميري غير مجدي، خاصة مع ظهور مخاطر جديدة ذات طبيعة اقتصادية وبيئية وثقافية وبروز فواعل أخرى غير الدول كالمنظمات الإرهابية، وهو ما استوجب تنبني مفاهيم جديدة للأمن كالأمن المتكامل الذي يتضمن التصدي لكافة اشكال التهديد والأمن المتبادل الذي تتخلى بموجبه دولة عن تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى، والامن التعاوني الذي يكون فيه تقاسم أعباء احتواء التهديدات الأمنية والشراكة الأمنية التي يكون من خلالها إشراك الدول غير الغربية في التصدي للتهديدات وتحقيق الأمن.[5]

رغم تعدد أسماء الأمن ومواضيعه إلا أن أطراف الأمن بقيت هي الدول التي تعلب الدور الحصري في تحقيق الأمن، وذلك منذ اتفاقية "واست فاليا" في سنة 1648، حيث كانت الحروب للدفاع عن الدولة من قبل جيوش منظمة لا تستهدف بدرجة أولية المدنيين، لكن بعد نهاية الحرب الباردة برزت أطراف جديدة كقوى المعارضة داخل الدول التي تعمل على تنظيم ميليشيات تشيع الفوضى لبلوغ اهداف سياسية، وكذا الجماعات الارهابية، إذن هناك غموض في تحديد طبيعة الفاعلين في النظام الدول، ويصطلح Bary Buzan على هذا الوضع بالمأزق الأمني، إذ يسعى اطراف النزاع للقضاء على اصل الطرف المناوئ وهو المدنيين والنساء والاطفال، ويظهر ذلك عادة في الدول الفاشلة كالصومال ورواندا وأفغانستان وسيراليون، ومن أهم الأسباب التي تزيد من حدة المأزق الأمني نزوح اللاجئين والذي يمكن أن يؤدي إلى تصادم بين الدول المجاورة، كما أن وجود مشاكل حدودية يمكن استغلالها من قبل دول الجوار بدعم المعارضة، وهذا الأمر يتطلب تظافر الجهود الاقليمية والدولية للحفاظ على الإستقرار العالمي مثل حالتي البلقان وكشمير مثلا، وبهذا نكون أمام نتيجة مفادها أن أمن الأفراد والأمن

العالمي وجهان لعملة واحدة على حد تعبير Bary Buzan، إلا أن توسيع الأمن بهذا المعنى يستوجب إضفاء الطابع الأمني على النزاعات الداخلية بهدف التدخل لحلها، وبالتالي إلزام الدول لتعبئة الموارد للتعامل معها من خلال تنسيق الجهود الدبلوماسية والعقوبات الإقتصادية وغيرها من وسائل الضغط بما فيها القوة العسكرية لإجبار أطراف النزاع على إنهاء العنف.[6]

2.1. تعريف الحدود

تعتبر الحدود السياسية عبارة عن فواصل بين الدول القائمة، بحيث ان لكل دولة حدود مع باقي الوحدات السياسية المجاورة، والحدود ذات أأمية كبيرة بالنسبة للدولة، وذلك رغم تزايد تلك الأصوات التي تنادي بضرورة التخلص من الحدود وإزالتها قصد تحرير التجارة وتنقل الأفراد ورؤوس الأموال بهدف زيادة الوفرة الإقتصادية والرفاه الإجتماعي، غير أن الحدود تبقى ذات أأمية كبيرة، فهي التي تحدد مجال سيادة كل دولة، على اعتبار أن سيادة الدولة تمتد إلى كل الاقاليم الواقعة داخل حدودها السياسية، كذلك تمثل الحدود حماية للاقتصاد الوطني من الأزمات الإقتصادية والممارسات غير الاخلاقية كالإغراق (إغراق السوق بالمنتجات من قبل الشركات العالمية الكبرى قصد إفلاس الشركات الوطنية الصغيرة)، أيضا تمثل الحدود من الناحية الإقتصادية موردا ماليا بالنسبة للدولة، وذلك من خلال الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على السلع التي تدخل إلى اقليمها.[7]

الحد في اللغة يعني الفصل والفاصل أيا كان خطا او شيئا ملموسا كجدار مثلا او شيئا غير ملموس (معنوي).

أما في الاصطلاح فالحدود (Boundaries) هي: "الخطوط التي تحد الأبعاد الجغرافية للدولة ورقعتها المساحية كدولة مستقلة ذات سيادة، والتي عندها تنتهي سيادة وقوانين دولة لتبدأ سيادة وقوانين دولة أخرى"، إذن فالحد هو نقطة التقاء قوتين (دولتين) ينتهي عنده نفوذ كل منهما.

هناك مصطلح آخر يتداخل مع الحدود هو التخوم (Frontiers) والذي يعني "ظاهرة طبيعية من سطح الارض تفصل بين دولتين" مثل الجبال والوديان والصحاري والغابات ...الخ ، حيث يفصل نهر "الراين" مثلا بين فرنسا وألمانيا، كما تفصل جبال "الالب" فرنسا عن إيطاليا، وتفصل الصحراء بين الجزائر ومالي وتشاد، والتخوم عكس الحدود لا يمكن تغييرها أو التلاعب بها، لكن هذه التخوم قد تختفي تدريجيا، كما هو الشأن مع المستنقعات الفاصلية بين البرازيل وبوليفيا، وقد تتزحزح التخوم مثل توسع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت التخوم الغربية ممثلة في جبال "الابالاش" (Appalaches)، ثم السهول الوسطى، ثم جبال "روكي" (Rocky) ، ثم المحيط الهادئ.[8]

ترسم الحدود أو التخوم على خرائط وترسم في اتفاقيات ثنائية بين الدول المتجاورة أما على الطبيعة فتحدد بأسلاك شائكة أو قطع حجارة تغرس في الأرض، كما توضع نقاط حراسة من قبل كل دولة من الدولتين المتجاورتين، زيادة على ذلك توضع نقاط تفتيش جمركي في مناطق العبور.[9]

1.2.1. الهدف من الحدود السياسية:

تهدف الحدود السياسية لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– تحديد مجال سيادة كل دولة، وبالتالي فهي تمنع التداخل بين سيادات الدول واحتمال وقوع الفوضى.

– تحدد إنتماءات وولاءات الجماعات والأفراد، رغم ان هناك رأي آخر يرى أن انتماءات وولاءات الأفراد هي التي يجب أن تحدد حدود الدولة، وهو الرأي الذي نادى به الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" في كتابه السلام الدائم، ثم تبناه الرئيس الامريكي "وودرو ولسن" في سنة 1818 في مؤتمر "فيرساي"، حيث ينص هذا الرأي على حق الأفراد والجماعات في تقرير مصيرهم والالتحاق بوحدة سياسية معينة قائمة، أو انشاء وحدة سياسية جديدة (دولة)، وعليه فالحدود ظاهرة طبيعية (في شكل تخوم)، وظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية (في شكل حدود).

– تحقيق الأمن للدولة والشعب، ويكون ذلك مثلا من خلال منع دخول الأمراض والأوبئة، ومنع دخول الأشخاص الخطرين والمجرمين، ومنع دخول الأفكار الخطيرة والهدامة والمتطرفة في الكتب في المجلات، والحد من هجرة الأفراد وانتفاء الأفراد الداخلين، وحماية الإقتصاد ومنع التهريب.[10]

2.2.1. أنواع الحدود:

توجد عدة انواع من الحدود نذكر منها:

– الحدود الطبيعية Natural Boundaries : وهي الحدود التي تتوافق مع المظاهر الطبيعية كالجبال والهضاب والوديان والمستنقعات والغابات مثل جبال "الالب" بين إيطاليا وسويسرا وفرنسا، وجبال البرانس بين فرنسا وإسبانيا، وبحرية "فيكتوريا" بين أوغندا وتانزانيا وكينيا، ونهر "كولورادو" بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، ونهر باراغوايبين البرازيل وبوليفيا.

– الحدود القومية Ethnographic Boundaries : وهي افضل أنواع الحدود لانها تتفق مع التباين القومي للجماعات المشكلة للدول، وقد أكدت اغلب المواثيق الدولية (خاصة ميثاق عصبة الامم) على ضرورة تبني مثل هذا النوع من الحدود، وقد تتجاوز القوميات الحدود الطبيعية، فجبال البرانس لم تمنع شعب "الباسك" من الإنتشار في كل من فرنسا وإسبانيا.

– الحدود الصناعية: ينشأ هذا النوع من الحدود نتيجة لاتفاقيات تقسيم المناطق وفقا للخطوط هندسية، ولا تراعي التنوع القومي، وعليه فهي تخلق الكثير من المشاكل، مثل ما هو عليه حال الدول التي خضعت للاستعمار الأوروبي في افريقيا وآسيا، وكذا تقسيم كوريا بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي حسب دائرة عرض 38 درجة شمالا، وتقسم "فيتنام" وفقا لدائرة عرض 17 درجة شمالا، ويسمى ايضا هذا النوع من الحدود "الحدود المفروضة" أي التي فرضتها قوى خارجية تبعا لمصالحها الخاصة ودون مراعاة الإعتبارات الجغرافية او البشرية للدوليتين.[11]

وبناء على ما سبق يمكن القول أن مصطلح أمن الحدود يقصد به غياب التهديد لحدود الدولة وإقليمها بشكل عام، وقد تشمل التهديدات المناطق الحدودية، وتوجد الكثير من التهديدات التي قد تؤثر على أمن الحدود منها التهديدات ذات البعد العسكري التي تصدر عن دول الجوار أو الدول الأخرى أو حتى من قبل الجماعات الارهابية المسلحة ، أيضا هناك نوع آخر من التهديدات و هي التهديدات الإقتصادية والإجتماعية وجميعها تؤثر سلبا على أمن واستقرار الحدود والدول.

2 – المحور الثاني: واقع الامن الحدودي في الجزائر

يحاول هذا المحور ان يتطرق للأمن الحدودي في الجزائر، أي أهم التهديدات الأمنية التي تعرضت وتتعرض لها الحدود الجزائرية، غير أن هذا الأمر يتطلب التفريق بين التهديدات في طابعها التقليدي أو التهديدات الأمنية بالمعنى الصلب للأمن، والتهديدات الأمنية المستجدة أو اللاتماثلية، وقبل ذلك يفترض بنا البحث في السيرورة التاريخية التي أدت إلى تشكل الحدود الجزائرية إلى ما هي عليه.

يعود رسم حدود الجزائر مع دول الجوار إلى أقل من قرن من الزمن، وكان ذلك حسب اجراءات استعمارية تجاوزت الخلافات السابقة بين اطراف الجوار، فمن ضمن حدود الجزائر البرية البالغة حوالي 6511 كلم ساهمت فرنسا (القوة الاستعمارية) في رسم 5200 كلم من تلك الحدود ، حيث رسمت 2400 كلم من الحدود البرية بين الجزائر و المغرب من اجمالي 2700 كلم من الحدود بين البلدين بما فيها الحدود مع الصحراء الغربية ، كذلك رسمت فرنسا خلال الحقبة الاستعمارية حوالي 1100 كلم من الحدود بين الجزائر و تونس من ضمن 1400 كلم التي تفصل بين الجزائر و تونس.[12]

ورغم اهمية الحدود الصحراوية بالنسبة للجزائر ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الإهتمام كان منصبا طوال الوقت على المناطق الشمالية لان هذه المناطق هي التي تشكلت فيها ما يسمى بالامة المغربية و الامة الجزائرية والأمة التونسية، رغم أن هذا الواقع لا يمكن تفسيره مطلقا بالمنطق القومي الذي ظهر في أوروبا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، والذي يعني حق كل جماعة من الناس يجمع بينهم عامل الإنتماء والولاء إلى أمة محددة أن

يشكلوا دولة مستقلة، مع العلم أن الأمة في هذا السياق يقصد بها الشعب ذو الهوية السياسية المستقلة، بحيث تجمع بين أفراده روابط موضوعية ووجدانية متعددة مثل اللغة والمعتقد والثقافة والتاريخ ...الخ.

تاريخيا كانت منطقة الصحراء الكبرى وأقاليم إفريقيا جنوب الصحراء تمثل مصدرا مهما للتزود بالذهب والمواد النفيسة بالنسبة لأقاليم شمال إفريقيا، فخلال الفترة الممتدة من القرن الثامن ميلادي الى القرن الخامس عشر كانت مدن شمال إفريقيا مثل مراكش وفاس وتلمسان وقسنطينة وتونس والقيروان تقايض الذهب الذي تحمله القوافل العابرة للصحراء الكبرى نحو الشمال بالملح، حيث كانت هذه المدن مناطق تبادل الذهب مع دول الشرق الاوسط و دول اوروبا.

خلال القرن الحادي عشر ميلادي سيطر المرابطون (دولة المرابطين) على طريق الذهب وأسسوا مدينة مراكش في سنة 1066، وكانت تلك المدينة بمثابة النواة الاولى لدولة المغرب، بعد ذلك برزت دولة الموحدين (1121 – 1269) الذين سيطروا على طريق الذهب و قاموا بتوحيد اقاليم المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) مع الدولة الأموية في الأندلس، وقد استمر الوضع على تلك الحالة طوال حكم الموحدين ، رغم ذلك برزت الحدود من جديد بين كل من تونس والجزائر والمغرب، غير ان هذه الحدود اقتصرت على المناطق الشمالية المأهولة بالسكان، حيث دخلت دولة المرينيين في تنافس حول الاقاليم مع إمارة تلمسان الى ان استقر الوضع على الحدود الموجودة حاليا في وسط السهول العليا، وهذا الحد هو الذي سوف يصبح فاصلا بين دولة المغرب والدولة العثمانية بعد ان اصبحت الجزائر تابعة لها سياسيا وإداريا منذ القرن السادس عشر ميلادي، ثم بعد ذلك أبقت فرنسا على تلك الحدود إبان غزوها للجزائر في القرن التاسع عشر (1830) .

أما بالنسبة للحدود الجزائرية مع تونس، فيمكن القول أن فرنسا لم تفعل سوى أن حافظت على تلك الحدود التي كانت تفصل إقليم الجزائر عن الدولة الحفصية في تونس منذ القرن الثامن الميلادي حتى القرن السادس عشر الميلادي، وتعتبر الحدود بين تونس والجزائر الحدود الأكثر استقرارا نظرا لعمقها التاريخي، حيث تعود تلك الحدود الى حقبة قيام دولة قرطاج في تونس خلال القرن السادس قبل الميلاد وبقيت هذه الحدود حتى بعد زوال هذه الدولة في سنة 146 للميلاد، وأثناء الاحتلال البيزنطي لتونس وقبله الاحتلال الروماني الذي اطلق اسم Africa على مقاطعة قرطاج وبعدها اخذت القارة الافريقية كلها هذا الاسم بداية من القرن الرابع عشر الميلادي، مع العلم ان الفتوحات العربية الاسلامية لم تغير هذا الاسم وحافظت عليه والذي كان يقصد به دولة تونس عند العرب و المسلمين.

خلال القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين ظهرت الدولة الاغلبية بمدينة القيروان، وقد حافظت هذه الدولة كذلك على الحدود ذاتها التي تبناها قبلها الاحتلال الروماني ثم البيزنطي، وبعد انقسام دولة الفاطميين بيم

الزيريين والحماديين حكم الزيريون تونس وفقا لتلك الحدود أيضا، كذلك لم تطمس الدول الموحدية حدود تونس مع الجزائر، حيث احترمت الدولة الحفصية (1229 م – 1574 م) تلك الحدود وهي الحدود ذاتها التي تبنتها الدولة العثمانية ومن بعدها الاستعمار الفرنسي في الفصل بين اقليمي تونس والجزائر، بمعنى ان حدود تونس لم تتغير منذ القرن السادس قبل الميلاد، وبذلك يمكن إعتبار حدود الجزائر مع تونس من بين اقدم الحدود في العالم باعتبارها موجودة منذ حوالي ستة وعشرين قرنا من الزمن، في حين يرجع تاريخ الحدود الشرقية للمغرب (مع الجزائر طبعا) إلى القرن الثامن الميلادي ومدة إثنا عشر قرنا من الزمن هي فترة لا باس بها فيما يخص ترسيم حدود بين بلدين على الأقل من ناحية المنطق التاريخي.

تعتبر دول المغرب العربي من الناحية ثقافية متجانسة إلى حد كبير، حيث تتكلم اللغة العربية وتتبنى مذهب ديني واحد هو المذهب المالكي السني، باستثناء بعض الأقليات اللغوية الامازيغية واقليات تتبع المذهب الاباضي في الجزائر وتونس وليبيا، كما توجد الكثير من المحاولات الفكرية والعملية التي سعت لتوحيد المغرب العربي ضمن كيان سياسي واحد، الا ان واقع التجزئة ظل هو الامر السائد، حيث دعى المفكر ابن خلدون إلى ضرورة توحيد أقاليم المغرب العربي لاجل الاستفادة من المؤهلات المادية و البشرية الموجودة على كل إقليم، أي الاستفادة من المزايا النسبية لكل اقليم، كذلك حاولت دول المرابطين (1056 م – 1147م) وبعدها دولة الموحدين بقيادة محمد بن تومرت أن توحد اقاليم وسكان المغرب ضمن كيان سياسي واجتماعي موحد.[13]

رغم أن الكثير من العوامل الجغرافية والثقافية والحضارية والدينية توحي بإمكانية الوحدة بين اقاليم المغرب العربي و تجاوز الحدود المرسومة فيما بينها أو حتى تمييعها بشكل تدريجي إلى غاية اهمالها وتجاوزها نهائيا، إلا ان هناك سبب موضوعي يمكن وراء قوة تلك الحدود المغر بالعربي خصوصا بين تونس و الجزائر والمغرب، يتمثل ذلك السبب في نموذج تاريخي سياسي إجتماعي إقتصادي تجذر في أقاليم المغرب العربي، وبالتحديد في المغرب والجزائر وتونس.

يعود تاريخ هذا النموذج إلى ما عرف بطرق التجارة العابرة للصحراء أو طرق الذهب العابرة للصحراء خلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، وقد ساهم في ازدهارها التواجد الفينيقي والروماني والبيزنطي ثم الفتوحات الإسلامية، حيث أن استقرار المسلمين في شمال افريقيا جعلهم يكثفون تجارتهم مع اقاليم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى من المحيط الاطلسي غربا إلى بحيرة تشاد شرقا، ويعتبر القرن التاسع المسلادي العصر الذهبي لازدهار هذه الطرق العابرة للصحراء ويذكر المؤرخان اليعقوبي (متوفى 897 م) والإدريسي (متوفى 1165) أن طريق الذهب كان ينطلق من مملكة غانا ومملكة مالي ومملكة "كوكو" بالسودان باتجاه الشمال، كانت هذه المسالك تنقل الذهب القادم من الصحراء الكبرى ومن إفريقياجنوب الصحراء نحو أسواق في أقاليم شمال إفريقيا، ومن هذه

الأسواق يؤخذ الذهب في رحلات أخرى نحو دول أوروبا والشرق الأوسط، تشكل حول هذه الأسواق أهم مدن شمال افريقيا آنذاك مثل مراكش وفاس ومكناس وتلمسان وقسنطينة وتونس والقيروان، وبعد ذلك تحولت تلك المدن من مراكز تجارية واقتصادية إلى مراكز سياسية، حيث أسست العديد من دويلات المغرب العربي حول هذه المدن مثل دولة المرابطين في مراكش، ودولة الزيانيين في تلمسان، والدولة الاغلبية في القيروان ...الخ.[14]

وضح المؤرخ وعالم الاجتماع العربي ابن خلدون – باعتبار انتمائه إلى منطقة المغرب العربي –كيف تأسست هذه الدول وحدودها من خلال مبدأ عممه فيما بعد على تشكل العمران البشري، أي المجتمعات السياسية والدول بشكل عام، ألا وهو مبدأ العصبية، حيث أن قبائل أقاليم المغرب العربي كانت تتنافس على السلطة والحكم، وكل قبيلة تبذل ما في وسعها لاخضاع القبائل الأخرى وجعلها تحت مجال نفوذها، اشتد الصراع بين تلك القبائل حول السلطة، إلا أن عدم تمكن ايه قبيلة من حسم الصراع لصالحها بمقدراتها البشرية والمادية الخاصة جعل بعض منها تفكر في الإستعانة بقبائل أخرى من خارج المدن الكبرى، ولما كانت هذه القبائل أكثر بداوة فإنها تحسم الصراع بتدخلها لفائدة الطرف الذي يستعين بها مقابل أن تستفيد من حصة من عوائد الملك والسلطان، من جهتها تضمن السلطة السياسية في المركز (المدينة الكبيرة) ولاء تلك القبائل وعدم انضمامها إلى مراكز سياسية اخرى في الاقاليم المجاورة، وهذا المنطق هو الذي حافظ منذ زمن بعيد على الحدود الموجودة حاليا بين كل من تونس والجزائر والمغرب، بحيث أن جميع القبائل التي كانت على الحدود كان لها ولاء للسلطة في مركز سياسي معين، فعزز هذا الأسلوب تلك الحدود القائمة إلى اليوم.[15]

أما فيما يخص علاقات الجزائر الحدودية ، فتعتبر مرحلة حرب التحرير الجزائرية المرحلة الذهبية في تاريخ العلاقات بين الجزائر ودول الجوار خصوصا المغرب وتونس، و تجلى ذلك في العديد من مواقف التعاون والتآزر بين الشعب الجزائري والشعبين التونسي والمغربي، وقد عبر عن ذلك صراحة مؤتمر طنجة في افريل 1958، أما في العمل الميداني فقد دعم الشعب المغربي الثورة الجزائرية بكل الوسائل والأساليب وحتى الانخراط المباشر في صفوف جيش التحرير الوطني، وكذلك الشأن بالنسبة للشعب التونسي، حيث تجلى ذلك من خلال السماح بدخول الثوار الجزائريين – خلال حرب التحرير – الى تونس للتدريب والتنظيم والتخطيط، وعدم السماح للجيش الفرنسي بملاحقتهم، وهو ما دفع فرنسا لقصف المنطقة الحدودية التونسية ساقية سيدي يوسف في 08 /02 / 1958.[16]

وفيما يخص العلاقات الحدودية بن الجزائر والمغرب خلال حرب التحرير الجزائرية، فكانت لها اشارة واضحة في اتفاقية الرباط المبرمة في 6 / 7 / 1961 بين ملك المغرب الحسن الثاني ورئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات

عباس، والتي جاء فيها ان اي اتفاق تتوصل اليه المفاوضات بين الجزائر وفرنسا بشان حدود الجزائر لا يعني المغرب، ولا يمس الحدود الجزائرية المغربية التي سوف ترسم وفقا لاتفاقية لاحقة بين البلدين.

بعد الاستقلال طالب المغرب من الجزائر عقد اتفاقية ترسيم الحدود بين الطرفين، غير ان الجزائر طالبت بتاجيل الموضوع بسبب عدم مواءمة الظروف، وهذا التاجيل دفع المغرب لاجتياح بعض الأقاليم الجزائرية، وهو ما اعتبرته الجزائر إعلانا للحرب، ودخل الطرفان في حرب دامت من 1 أكتوبر حتى 5 نوفمبر 1963 ، ثم كانت تسوية النزاع في اطار منظمة الوحدة الافريقية في سنة 1964 .

في سنة 1975 برزت قضية الصحراء الغربية التي زادت في تعميق الهوة بين الجزائر والمغرب بسبب مواقفهما المتباينة بشأن القضية، و يمكن القول أن الجزائر دعمت قضية الصحراء الغربية للحفاظ على موازين القوى الإقليمية في منطقة المغرب العربي، خصوصا بين الجزائر والمغرب، وخلال عام 1994 قام المغرب باغلاق حدوده البرية مع الجزائر على خلفية تفجيرات فندق الاطلس في مراكش، حيث اعتبر المغرب أن الجزائر تمثل مصدرا للارهاب الذي يهدد الأمن المغربي.[17]

زيادة على التهديدات التقليدية ممثلة في الحرب المباشرة مع دول الجوار مثل ما حدث بين الجزائر والمغرب في سنة 1963، تواجه الحدود الجزائرية الكثير من التهديدات اللاتماثلية كالارهاب وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية و تجارة السلاح ...الخ.

يمكن القول بوجود عدة عوامل وظروف تجعل من الجزائر والحدود الجزائرية عرضة للعديد من التهديدات الامنية ومن هذه المعطيات ما يلي:

– موقع الجزائر الجغرافي ضمن منطقة تتميز بكثرة الحروب وعدم الإستقرار السياسي والأمني، ومما زاد في انتشار الفوضى السياسية والأمنية في المنطقة اندلا ع الحرب الأهلية في ليبيا بداية من سنة 2011، ثم اندلا ع الحرب في مالي في سنة 2012، ليزيد الوضع الأمني تأزما و تعقيدا في البلدين بعد التدخل الفرنسي في مالي وتدخل بريطانيا ودول الحلفاء في ليبيا، فأصبحث هذه الازمات مصدرا لعدم الاستقرار السياسي والأمني بالنسبة للجزائر، مما فرض عليها تسخير امكانات مادية وبشرية ضخمة للحفاظ على أمن الحدود، خاصة الجنوبية والشرقية منها، وعلى ذكر الحدود الشرقية تجدر الإشارة إلى دور الجزائر في التصدي للجماعات الارهابية التي كانت تنشط على الحدود الجزائرية التونسية في جبال الشعانبي، بحيث كان نشاط هذه الجماعات من مخلفات الحراك الشعبي وعدم الإستقرار السياسي في تونس.

– موقع الجزائر في منطقة عبور للمواد المخدرة مثل الكوكايين القادم من دول أمريكا اللاتينية أو الهروين القادم من دول آسيا أو القنب الهندي القادم من المغرب، فخلال سنوات 2013 – 2018 فاقت كمية القنب الهندي المحجوزة في الجزائر 7060 قنطار، في حين بلغت مادة الكوكايين المحجوزة أكثر من 8 قنطار فقط خلال سنوات 2015 – 2018، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تبين الكميات التي تم حجزها من قبل قوات الأمن والجمارك، حيث تبقى الأرقام الحقيقة حول كميات المخدرات التي تعبر الحدود الجزائرية بعيدة عن المتناول.

– تشابك مصالح تجار المخدرات والمهربين مع مصالح الجماعات الإرهابية وتجار السلاح، حيث تعمل الجماعات الارهابية على حماية قوافل التهريب والمخدرات لاجل الحصول على دعم مالي لمواصلة نشاطاتها كذلك يستفيد تجار السلاح من الاسواق التي يوفرها انتشار الجماعات الإرهابية ونشاطاتها.

– تواجد الكثير من المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين على أقليم الجزائر، وهو ما يتيح فرص استغلالهم اوتوظيفهم من قبل شبكات تجارة المخدرات.

– تزايد نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي منذ سنة 2006، مع العلم أن هذا التنظيم هو في الأصل امتداد لتنظيم الجماعة الاسلامية المسلحة (GIA) التي كانت تنشط في الجزائر خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، وفي ظل هذا النشاط المتزايد للجماعات الارهابية تعرضت وحدة انتاج الغاز الطبيعي بعين أميناس (ولاية إيليزي) بالجنوب الجزائري لهجوم ارهابي بتاريخ 16 جانفي من سنة 2013.[18]

3– منطق الامن الحدودي في السياسة الجزائرية

بعد التطرق لأبرز التحديات الامنية التي يمكن ان تخترق الحدود الجزائري ، يتبادر للذهن ان انجع طريقة يمكن ان تواجه بها السلطة السياسية هذا النوع من التهديدات هو غلق الحدود لقطع السبيل على تجار المخدرات و السلاح و الجماعات الارهابية ...الخ ، غير ان الواقع يبين ان هذا المنطق يحمل بعض السلبيات التي تؤثر على التنمية في البلد ككل، وخاصة في المناطق الحدودية، و فيما يلي نحاول ان نتطرق لدراسة حالة غلق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب كإجراء وقائي من الطرفين للتصدي لتهديدات لا تماثلية (الارهاب والمخدرات)، ومدى صحة هذا المنطق في تحقيق الأمن الحدودي، وكذا الاليات التي يمكن من خلالها التصدي للتهديدات الامنية.

تبعا لفترات تاريخية طويلة نسج الأفراد والجماعات التي تقطن المناطق الحدودية الجزائرية علاقات اجتماعية واقتصادية وطيدة مع الجماعات التي تقطن في دول الجوار، بحيث اصبحت بين أفراد البلدين علاقات عائلية نتيجة للتزاوج ، كما اصبحت هناك علاقات اقتصادية متبادلة ساعد في نموها بعد هذه المناطق عن المراكز الاقتصادية و التجارية في البلدين ، مما دفعهم لتكثيف المعاملات مع بعضهم البعض لتلبية الحاجيات الاساسية ، فمثلا في

المناطق الحدودية بين الجزائر والمغرب كانت المبادلات قبل سنة 1990 تقوم على تحويل المواد الغذائية المدعمة في الجزائر إلى سكان المغرب مقابل الحصول على الفواكه و الملابس و الاواني المنزلية و الهواتف المحمولة القادمة من المغرب، وبعد سنة 1999 و رفع الدعم عن المواد الغذائية في الجزائر – مع استمرار ذلك في المغرب – تحول الامر الى تحويل المنتجات الصينية المستوردة من قبل الجزائر نحو المغرب، لأن سعرها يكون اقل من تلك التي يستوردها المغرب نظرا لقيمة الدينار المغربي مقارنة مع نظيره الجزائري، كذلك هناك الوقود الجزائري الذي يحول من طرف المهربين نحو المغرب، وجري المبادلات في المدينتين الحدوديتين عين تموشنت وتلمسان (بورساي)، وأحيانا تكون المبادلات في شاحنات بتواطئ من حرس الحدود، وفي هذا السياق كتبت Judith Scheele بشأن القبيلة والدولة والتهريب في المنطقة الحدودية بين مالي والجزائر ما يلي: "في الواقع الكل يعرف ان عملية التهريب عبر الحدود لا يمكن ان تتم الا بتواطئ من قبل افراد المؤسسات الحكومية القائمة على المنطقة الحدودية"، ولا يقتصر الامر فقط على العلاقات البراغماتية النفعية، وإنما يتعدى ذلك الى زيارات الجماعات الحدودية لأقاليم الدولة الاخرى في المناسبات الدينية و الحفلات التي تقام حول بعض الاولياء الصالحين مثل زيارة المغاربة للولي الصالح سيدي على بن يوسف على الاراضي الجزائرية ، مع العلم ان هذه الزيارات اصبحت تتم بطرق غير قانونية نتيجة لقرارات غلق الحدود بين الجزائر و المغرب.[19]

بناء على ما سبق يمكن ان نسجل مفارقة في ادارة العلاقات الحدودية من خلال استعراض حالة الحدود الجزائرية التونسية، إذ بالرغم من ضعف المبادلات التجارية بين البلدين، إلا ان الحدود بينهما تعرف تنقل كبير للأفراد ، خاصة تنقل الجزائريين نحو تونس ، حيث يوجد احدا عشر مركز عبور بين تونس والجزائر، وحسب احصائيات سنة 2017 تنقل حوالي 2.5 مليون سائح جزائري نحو تونس اي بنسبة تعادل 35 بالمائة من مجموع السواح، كما ان هناك مناطق حدودية مثل جندوبة احصت زيادة في عدد السواح الجزائريين بنسبة 5 بالمائة فقط خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، كذلك تحاول كل من تونس والجزائر التركيز على الجوانب التقنية في إدارة الحدود بينهما من خلال انشاء نظام مشترك لرصد المياه الجوفية في المناطق الحدودية.[20]

يمكن القول ان هناك اربعة اطراف مشاركة في ادارة وضع الحدود المغلوقة بين الجزائر و المغرب و هم المهربون الذين يسترزقون من عمليات التهريب و يحاولون الحفاظ على العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية بين شعبي البلدين ، اما الطرف الثاني فهم سكان المناطق الحدودية ، حيث ان عمليات التهريب تسهل لهم الحياة وتساعدهم في الحفاظ على علاقاتهم الإجتماعية، أما بالنسبة للطرف الثالث وهم حرس الحدود والجمارك، فهم يطبقون بنوع من التحفظ قرارات غلق الحدود مع العلم بوجود نوعين من التهريب المتعلق بالمواد المعيشية (التهريب المعيشي Contrebande Vivriere) والتهريب المافيوي المتعلق بالمخدرات والسلاح وعموما هناك ما بين 370 – 380 ناقلة بضائع يتم حجزها سنويا من قبل جمارك المغرب بمعنى أكثر من سيارة أو شاحنة يوميا، أما بالنسبة

للمجتمع المدني – والذي يمثل الطرف الرابع – فهو يندد بغلق الحدود من جهة، ويرفض اختراق القوانين المتعلقة بغلق الحدود من جهة أخرى.[21]

بناء على ما سبق يمكن ان نسجل مفارقة في السياسة الجزائرية تجاه دول الجوار الجغرافي وبالتحديد دول المغرب ، فمن ناحية الحدود البرية بين البلدين مغلقة تقريبا منذ الاستلال باستثناء بعض الفترات التي فتحت فيها هذه الحدود و ن ناحية اخرى هناك إرادة سياسية قوية تبرز في الخطابات الدبلوماسية الجزائرية من اجل بناء وحدة مغاربية ، حيث عبر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أمام منتدى العلاقات الخارجية الأمريكية بمدينة "نيويورك في 21 سبتمبر 1999 عن تصور الجزائر بخصوص التكامل المغاربي بقوله: "بناء الاتحاد المغاربي بالنسبة للجزائر خيار حضاري وأولوية وطنية ذات بعد إستراتيجي، الحقيقة أن اتحاد المغرب العربي يشكل عامل استقرار وأمن في المنطقة، و يفتح مجالا لاستغلال التكاملیات الاقتصادية الحقيقية سوق اقليمية لا غنى عنها لازدهار الاقتصاديات المغاربية[22]"، كما تبقى الجزائر متشبثة بالطرح الاقتصادي التجاري كبديل أمثل لدفع مسار التكامل على المستوى المغارب، فخلال اجتماع رجال الأعمال المغاربة المنعقد بالجزائر في شهر ماي 2009، الذي يدخل في إطار التحضير لقمة قادة دول اتحاد المغرب العربي أكد الطرف الجزائري على ضرورة تكثيف المبادلات التجارية ، إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين الدول الأطراف، بهدف تجاوز الخلافات السياسية وخاصة قضية الصحراء الغربية التي تعرقل مسار التكامل المغاربي، حيث صرح وزير الصناعة وترقية الاستثمارات الجزائري عبد الحميد تمار بأن "رجال الأعمال في المغرب العربي هم أصحاب القرار، ليس هناك مقررين آخرين في مكانهم "، وذلك فيما يتعلق ببعث مسار الاندماج بين دول المغرب العربي، غير ان هذا التوجه غير قابل للتطبيق على أرض الواقع في ظل استمرار سياسة الحدود البرية المغلوقة، و هو ما عبر عنه رئيس الاتحاد المغاربي لأصحاب الأعمال الهاني الجيلالي الذي دعى إلى وجوب فتح الحدود التي لا تزال مغلقة، بهدف تمكين رجال الأعمال من الاستفادة من الامتيازات الاقتصادية و التجارية التي توفرها كل دولة من دول الاتحاد.[23]

ان غلق الحدود بالنسبة لأي بلد في ظل متطلبات العولمة هو في اصله انتحار اقتصادي ، و إذا كان غلق الحدود شر لا بد منه فالأولى ان يتم غلق البرية و البحرية و الجوية و إلا يقتصر ذلك على الحدود البرية دون غيرها ، و عليه يمكن القول ان اجراء غلق الحدود لسبب او لآخر يعتبر من الاخطاء الفادحة في السياسة العامة لأي بلد ، لان هذا الغلق وأن كان يهدف للحد من تدفق الجماعات الإرهابية أو الحد من تجارة المخدرات ، فان هذا الاجراء بدوره يعرقل علاقات اجتماعية و اقتصادية نمت بشكل طبيعي بين شعبي البلدين خاصة في المناطق الحدودية، فتتحول بذلك تلك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تجري بشكل طبيعي إلى علاقات ضمن اطر غير قانونية تؤثر سلبا على التنمية في الأقاليم الحدودية.

التوصيات:

تبين مما سبق ان الامن الحدودي لا يمكن تحقيقه فقط من خلال غلق الحدود وكثيف مراكز ودوريات حرس الحدود من طرف كل دولة على حدة، وإنما يتطلب الأمر درجة عالية من التنسيق السياسي والأمني إلى جانب العمل على اقامة مشاريع مشتركة في المناطق الحدودية، وفيما يلي نورد بعض التوصيات لتعزيز الامن الحدودي الجزائري:

– تحسين الظروف المعيشية في المناطق الحدودية، وذلك من خلال مشاريع البنية التحتية كالطرق ومد شبكات الماء الصالح للشرب ، و بناء المستشفيات والمدارس ... الخ.

– دعم التنمية من خلال مشاريع استثمارية منتجة، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الحدودية، غير أن التنمية المستدامة في المناطق الحدودية قد تقلل من التهريب، لكنها لا تقضي عليه تماما، لأن هناك من يستفيد أكثر من التهريب وحتى في ظل وجود الموار الاساسية والوظائف الحكومية، إلا أنها أقل جاذبية من مهنة التهريب التي تدر أموالا طائلة بجهد متواضع، أيضا يبقى جهد التنمية محدود في القضاء على ظاهرة التهريب إذا كان من جهة معينة من الحدود، بل بالعكس يشجع هذا التهريب نحو الجهة الاخرى الاقل تطورا (نموا)، وعليه فجهود التنمية يجب أن تكون مشتركة بين البلدين المتجاورين مع فتح الحدود ومراقبة المبادلات بدل غلق الحدود ومراقبة قوافل التهريب.

– طرح مشاريع مشتركة بين الاطراف المجاورة (تونس و المغرب)، ورغم ان هذا الطرح تمت الاشارة اليه في الميثاق التأسيسي لاتحاد المغرب العربي، إلا انه في الواقع لا وجود لتلك المشاريع المشتركة.

– انشاء هيآت حكومية مهمتها إدارة المعابر الحدودية البرية الموجودة وتحديثها وخلق معابر جديدة لدفع وتنشيط المبادلات الاقتصادية عبر الحدود.

– تسهيل الاجراءات الجمركية والأمنية لزيادة كفاءة المعابر الحدودية البرية، وخلق فضاءات تجارية ومحطات خدمات حديثة و رافق الراحة و الفنادق لدعم تنقل الأفراد والعائلات.

– انشاء مكاتب استعلامات مشتركة لحفظ الامن الحدودي بين الجزائر و دول الجوار.

باتباع هذه الاجراءات يمكن الإنتقال من الفضاء الحدودي إلى الفضاء العابر للحدود (Transfrontalier)، والذي يعنى أن الروابط الاقتصادية والاجتماعية الثقافية تطغى على الخلافات، كذلك يتميز الفضاء العابر للحدود بنوع من ميوعة الحدود، بحيث ان فتح الحدود يطغى على اغلاقها، وهو ما يزيد في

قيمة و حجم المبادلات بين الدول المتجاورة، وتكون تلك المبادلات وفقا لمنطق رابح رابح، بمعنى الاستفادة من المزايا النسبية للعرض والطلب والتكلفة التي يوفرها كل اقليم.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- ابراهيم رماني ، ***مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 – 2003*** (الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر و الاشهار ، 2003).

2- احمد الياس ، "طرق القوافل عبر الصحراء و الممالك الافريقية جنوبي الصحراء الكبرى في المصادر العربية في القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي" ، ***دراسات افريقية*** ، ع. 2 ، افريل 1986 (السودان: المركز الاسلامي الافريقي) ، ص.ص. 107 – 120.

3- الجاسور ناظم ، ***موسوعة علم السياسة*** (عمان: دار مجدلاوي ، 2004).

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة العدل ، الديوان الوطني لمكافحة المخدات و الادمان ، www.unodc.org ، 13 / 09 / 2019.

5- الكيالي عبد الوهاب ، ***موسوعة السياسة*** ، ج. 2 ، مادة : "حدود سياسية" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1990).

6- " ايفانز غراهام" و "جيفري نوينهام" ، ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية*** ، تر. مركز الخليج للابحاث (الامارات العربية المتحدة : نرمز الخليج للابحاث ، 2004).

7- بطرس بطرس غالي ، ***العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الافريقية*** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ، 1987).

8- ذياب موسى البداينة ، ***الامن الوطني في عصر العولمة*** (الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2014).

9- صبري فارس الهيثي ، ***دراسات في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكس*** (عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، 2013).

10- حسام الدين جاد الرب ، ***الجغرافيا السياسية*** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، 2008).

11- عبد الرحمان بن خلدون ، ***مقدمة ابن خلدون*** (القاهرة: دار الفجر للتراث ، 2004).

12- جريدة ***الشروق اليومي*** ، ع. 2607 ، 11 ماي 2009.

13- معين حداد ، ***الجيوبوليتيكا قضايا الهوية و الانتماء بين الجغرافيا و السياسة*** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 2006).

ثانيا: المراجع باللغات الاجنبية:

1-Baljit Singh Greval , « Johan Galtung : Positive and Negative Peace », www.activforpeace.org , 05/09/2019.

2-Fatiha Daoudi , ***Analyse au Situation aux Frontières Terrestres Algero Marocaines : Vie Quotidienne d'une Population Partagée*** , Thèse Doctorat Science Politique , Université de Gronoble Alpes , 2015.

3-Stephen J. Blank , « Rethinking Asymmetric Threats » , www.omw.org , 05 / 09 / 2019.

4-Stone Marianne, “Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis” , www.geest.msh-paris.fr , 09 / 09 / 2019.
5-Taieb Houidi Mohamed , « Les Zones Frontalieres Territoires de Fractures Territoires de Rassemblement » , www.interieur.gov.dz , 06 / 09 / 2019.
6-Yves Lacoste , « Originalité Géopolitique du Maghreb », www.horizon.documentation.ird.fr , 09 / 09 / 2019.

الهوامش:

[1] "غراهام ايفانز" و "جيفري نوينهام" ، ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية*** ، تر. مركز الخليج للابحاث (الامارات العربية المتحدة : نرمز الخليج للابحاث ، 2004) ، ص.ص. 671 ، 672.

[1] ناظم الجاسور ، ***موسوعة علم السياسة*** (عمان: دار مجدلاوي ، 2004) ، ص. 81.

[1] ذياب موسى البداينة ، ***الامن الوطني في عصر العولمة*** (الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2014) ، ص.ص. 21 – 38.

[1] Baljit Singh Greval , « Johan Galtung : Positive and Negative Peace » , www.activforpeace.org , 05/09/2019.

[1] Stephen J. Blank , « Rethinking Asymmetric Threats » , www.omw.org , 05 / 09 / 2019.

[1] Marianne Stone , “Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis” , www.geest.msh-paris.fr , 09 / 09 / 2019.

[1] عبد الوهاب الكيالي ، ***موسوعة السياسة*** ، ج. 2 ، مادة : "حدود سياسية" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1990) ، ص. 166.

[1] معين حداد ، ***الجيوبوليتيكا قضايا الهوية و الانتماء بين الجغرافيا و السياسة*** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 2006) ، ص.ص. 175 ، 176.

[1] حسام الدين جاد الرب ، ***الجغرافيا السياسية*** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، 2008) ، ص. 85.

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص. ص. 91 – 94.

[1] صبري فارس الهيثي ، ***دراسات في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكس*** (عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، 2013) ، ص.ص. 163 – 182.

[1] Yves Lacoste , « Originalité Géopolitique du Maghreb » , www.horizon.documentation.ird.fr , 09 / 09 / 2019.

[1] ***Ibid***.

[1] احمد الياس ، "طرق القوافل عبرالصحراء و الممالك الافريقية جنوبي الصحراء الكبرى في المصادر العربية في القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي" ، ***دراسات افريقية*** ، ع. 2 ، افريل 1986 (السودان: المركز الاسلامي الافريقي) ، ص.ص. 107 – 120.

[1] عبد الرحمان بن خلدون ، ***مقدمة ابن خلدون*** (القاهرة: دار الفجر للتراث ، 2004) ، ص.ص. 201 – 210.

[1] Mohamed Taieb Houidi , « Les Zones Frontalieres Territoires de Fractures Territoires de Rassemblement » , www.interieur.gov.dz , 06 / 09 / 2019.

[1] بطرس بطرس غالي ، ***العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الافريقية*** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ، 1987) ، ص.ص. 245 – 265.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة العدل ، الديوان الوطني لمكافحة المخدات والادمان، www.unodc.org ، 13 / 09 / 2019.

[1] Fatiha Daoudi , ***Analyse au Situation aux Frontières Terrestres Algero Marocaines : Vie Quotidienne d'une Population Partagée*** , Thèse Doctorat Science Politique , Université de Gronoble Alpes , 2015 , p.p. 49 – 52.

[1] Houidi , ***Op.Cit***.

[1] Daoudi , ***Op.Cit***. , p. 54.

[1] ابراهيم رماني ، ***مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 – 2003*** (الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر و الاشهار ، 2003) ، ص. 333.

[1] جريدة ***الشروق اليومي*** ، ع. 26 07 ، 11 ماي 2009 ، ص. 4.